

وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَهُوَ الْفَنَاءُ عَنْ وُجُودِ السَّوَى^[١].....

فهل هؤلاء غابوا بِمَعْبُودِهِمْ عن عبادتهم؟ لا، بل شهدوا عبادتهم، وشهدوا معبودهم، فهم يعبدون الله كأنهم يرؤنه، ولم ينسوا عبادتهم، ولم يذروا هم يعبدون أم لا يعبدون اشتغالاً بِمَعْبُودِهِمْ، فالحاصل أن هذا الفناء ليس بطريق سليم.

أما أمر عروة بن الزبير رَحْمَةُ اللَّهِ مِنْ كبارِ الفُقَهَاءِ، فهو لم يغب بعبادته عن معبوده، غاب بعبادته عن ما يفعل به، ففرق بين هذا وهذا، يعني هو قال: «تقطّعُونَ قَدَمِي إِذَا دَخَلْتُ فِي صَلَاتِي»^(١) ففعلاً، لكن ليس معناه: أنه غاب بمعبوده عن عبادته، بل هو غاب بعبادته عَمَّا سَوَى الْعِبَادَةِ، هذا ليس كما قال هؤلاء.

الفرق بين الأمرين؛ قلنا: إن التعبير بالفناء هذا مبتدعٌ، لكن معناه أن الإنسان يستغل بالطاعة عن المعصية هذا المعنى؛ يعني: بدلاً من أن يذهب ليعصي الله يقعد يعبد الله، أما هذا فإنه يغيب ويذهب عن العبادة بِالْمَعْبُودِ؛ يعني: إذا قام يصلي لا يشعر بأنه في صلاة لا يشعر بأن الله أمامه مثلاً وينسى كل شيء كأنه لا يصلي ولا يدري هو ركع أو لم يركع وسجد أو لم يسجد، غائب ذاهب بما شاء.

فالمعبد إن كان في عبادة، إن كان في ذكر حتى في جانب الرُّبوبيَّةِ يغيب أو يفني بِمَشْهُودِهِ عن مشاهديه، هذا ليس صحيحًا هذا مثل الجنون، وهذه ليست بممدودة كما قال شيخ الإسلام، ومن قال: إن هذا مدوح؛ فهذا خطأ.

[١] [«السوى» سوى المفني فيه؛ يفني عن وجود ما سوى الذي فني فيه، فالسوى هنا هي كلمة سوى كذا وكذا؛ بمعنى الغير أي: غير هذا، رأيت القوم سوى زيد؛ أي:

بِحَيْثُ يَرَى أَنَّ وُجُودَ الْمَخْلُوقِ هُوَ عَيْنُ وُجُودِ الْخَالِقِ، وَأَنَّ الْوُجُودَ فِيهِمَا وَاحِدٌ بِالْعَيْنِ، فَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْإِلْخَادِ وَالْإِتْحَادِ الَّذِينَ هُمْ مِنْ أَصْلِ الْعِبَادِ^[١].

غير زيد، لكن المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ بهذه العبارات الصوفية يسير معهم ويذكر بعض ألفاظهم، ولو قال: الفناء عن وجود الغير لكان أوضحاً من السُّوى.

[١] هذا -والعياذ بالله-، هذا الفناء باطل، يغيب عن وجود سُوى الله؛ بمعنى أنه يعتقد أن الخالق والمخلوق شيء واحد، وأن لا إله إلا الله؛ أي: لا موجود إلا الله، هذا التفسير هو تفسير الحلوية والاتحادية، يغيبون عن وجود السُّوى؛ أي: وجود شيء سُوى الله فيجعلون المخلوق هو عين الخالق يغيب عنه كل شيء، ويرى أن كل شيء هو الله، إنه مثل ما قال شيخ الإسلام من أصل العبادة، هذا أيضاً فناء أهل وحدة الوجود.

وفي هذه المناسبة أحذركم من رجل يأتي بالتلفزيون يسمونه مصطفى محمود، يشاهدُ وله كتب مَوْجُودَةٌ، ويزعم أنه كان شاكاً في الأوَّلِ، ثم صار مُنْكراً، وله كتاب في هذا العبارة «رُحْلتي من الشك إلى اليقين».

وفي الحقيقة أنه -والله أعلم- ارتكَلَ من الشك إلى يقين الكفر؛ لأنَّ له كتاب «تفسير القرآن بمفهوم العصر» يقول: معنى لا إله إلا الله؛ أي: لا موجود إلا الله، وهذا التفسير بعينه هو تفسير أهل وحدة الوجود، ونقل عنه أنه قال: إنه لا يجوز أن نعتقد أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُبَايِنٌ للخالق، وأنه على العرش، وأنه في العلي، هذا لا يمكن، الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يتصوَّرُ أن يكون كذلك، يحاول أن يُقرِّر مذهب الجهمية، وهم حُلوَّةٌ يرونَ بأن الله تعالى بذاته في كل مكان.

وَأَمَّا مُخَالَفَتُهُمْ لِضَرُورَةِ الْعَقْلِ وَالْقِيَاسِ فَإِنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هُؤُلَاءِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَطْرُدَ قَوْلَهُ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مُشَاهِدًا لِلنَّقْدِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيزٍ بَيْنَ الْمَأْمُورِ وَالْمَحْظُورِ فَعُوْمَلٌ بِمُوجِبِ ذَلِكَ، مِثْلُ: أَنْ يُضْرَبَ وَيُجَاهَ حَتَّى يُبْتَلَ بِعَظِيمِ الْأَوْصَابِ وَالْأَوْجَاعِ، فَإِنْ لَامَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ وَعَابَهُ فَقَدْ نَقَضَ قَوْلَهُ وَخَرَجَ عَنْ أَصْلِ مَذْهِبِهِ وَقَيْلَ لَهُ: هَذَا الَّذِي فَعَلَهُ مَقْضِيٌّ مَقْدُورٌ، فَخَلَقَ اللَّهُ وَقَدَرَهُ وَمَشَيَّطَهُ مُتَنَاؤِلٌ لَكَ وَلَهُ، وَهُوَ يَعْمَلُكُمَا فَإِنْ كَانَ الْقَدْرُ حُجَّةً لَكَ فَهُوَ حُجَّةٌ لِهَذَا، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ لَا لَكَ وَلَا لَهُ.

فَقَدْ تَبَيَّنَ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ فَسَادُ قَوْلٍ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى الْقَدْرِ وَيُعْرِضُ عَنِ الْأَمْرِ وَالنَّهِيِّ.

وَالْمُؤْمِنُ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَفْعَلَ الْمَأْمُورَ، وَيَرْتَكِ الْمَحْظُورَ، وَيَصْبِرَ عَلَى الْمَقْدُورِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَقَوَّلَا لَا يَضْرُرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا» [آل عمران: ١٢٠]. وَقَالَ فِي قِصَّةِ يُوسُفَ: «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقَ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ» [يوسف: ٩٠].....

وهذا من الأمور التي يؤسف لها أن يتسرّب أمثال هؤلاء إلى الإعلام هنا أو إلى نشر كتب في بلد؛ لأنهم وإن تظاهروا بالصلاح فهم ضالون سواء كانوا متعمدين ومستكثرين عن الدين أم كانوا جاهلين، نحن لا نقول إنه مستكبر؛ لأننا لم نناقش الرد، لكننا نقول: إنه ضال بلا شك، وأن ما زعمه من (الرحلة من الشك إلى اليقين) فإنه ضلال، بل إنه إن كان شاكاً في الأول فقد انتقل إلى مرحلة أكبر من الشك، انتقل إلى مرحلة يقين الكفر.

فالّتّقُوي: فِعْلُ مَا أَمْرَ اللَّهُ بِهِ وَتَرْكُ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ اللَّهَ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنَبِكَ وَسَيَّحْ يَحْمَدْ رَبِّكَ بِالْعَشَيِّ وَإِلَابْ كَرَ﴾ [غافر: ٥٥].^[١]

فَأَمْرَهُ مَعَ الْإِسْتِغْفَارِ بِالصَّبَرِ؛ فَإِنَّ الْعِبَادَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ أَوْ لَهُمْ وَآخِرَهُمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تُوبُوا إِلَيَّ رَبِّكُمْ؛ فَوَالَّذِي تَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوْبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً»^(١)

[١] المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ يَقُولُ: «الّتّقُوي: فِعْلُ مَا أَمْرَ اللَّهُ بِهِ وَتَرْكُ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ»، وجّه ذَلِكَ أَنَّ الّتّقُوي مَأْخُوذٌ مِنَ الْوَقَايَةِ، وَهِيَ أَنْ يَتَّخِذَ الْإِنْسَانُ وَقَايَةً مِنَ عَذَابِ اللَّهِ، وَلَا يَقِي مِنْ عَذَابِ اللَّهِ إِلَّا فِعْلُ مَا أَمْرَ وَتَرْكُ مَا نَهَى.

أقسام الفناء ثلاثة:

الأَوَّل: الفناء الشَّرِيعيُّ، وهو الفناء بطاعةِ الله عن معصيته.

الثَّانِي: الفناء القدريُّ؛ يعني: أن يُفْنَى بِالْمُشْهُودِ عَنِ الشَّهادَةِ، وبِالْمُذْكُورِ عَنِ الذِّكْرِ.

الثَّالِث: الفناء عن وجود السُّوى عن وجود الغير؛ بأن يُفْنَى عَنْ وجود ما سُوا اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ويَرَى فِي نَفْسِهِ أَنَّ الْمَوْجُودَ كُلَّهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ بِالْعَيْنِ لَا بِالْجُنْسِ، فَالرَّبُّ عَنْهُ هُوَ عَيْنُ الْمَرْبُوبِ، وَالْحَالِقُ عَيْنُ الْمَخْلوقِ، وَالْعَابِدُ عَيْنُ الْمَعْبُودِ، وَهَذَذَا، مَا يُمْكِن أَنْ يَرَى شَيْئًا مُبَيِّنًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، يَرَى أَنَّ الشَّيْءَ كُلَّهُ وَاحِدٌ بِالْعَيْنِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة، رقم (٦٣٠٧).

وَقَالَ: «إِنَّهُ لِيُغَانُ عَلَى قَلْبِي^(١); وَإِنِّي لَا سَتَغْفِرُ اللَّهُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِئَةً مَرَّةً»^(١).

وَكَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَتِي، وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَيْ وَعَمَدِي وَهَزْلِي وَجِدَّي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقْدَمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ»^(٢).

[١] قوله: «يُغَانُ عَلَى» يعني: يضيق، يضيق حتى يستغفر، وهذا من نعمة الله تعالى على العبد أن الإنسان إذا لَهَا عن العبادة أحسَّ بشيء في نفسه حتى يرجع إلى عبادة الله، وانظر إلى ما حَصَّلَ حين سَلَمَ الرَّسُولُ ﷺ من صَلَاةٍ إِحدَى صَلَاتِ الْعَشِيِّ سَلَمَ مِنْ رُكْعَتَيْنِ، فقام إلى خشبة معروضة في المسجد وشبَّكَ بين أصابِعِهِ واتَّكَأَ عليها كأنه غضبانُ نفسه منقبضة^(٣)؛ لأنَّ عبادته لم تكُمل.

وهذا إحساسٌ نفسيٌّ من نعمة الله على العبد يحصلُ هذا الانقضاض ليعود إلى العبادة، فالرَّسُولُ ﷺ أخبرَ بأنه يُغَانُ على قلبه وهو يستغفرُ في اليوم مئة مرَّة، أما الإنسانُ الذي لا يُحْسِنُ بهذه الأمور فهو يبقى على ضلاله وعلى معصيته ولا يُحْسِنُ بطاعة ولا بمعصية.

[٢] في هذا الحديث دليلٌ واضحٌ على أنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قد يُخْطُىءُ،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه، رقم (٢٧٠٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب قول النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَرْتُ»، رقم (٦٣٨٩)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبية، باب التعوذ من شر ما عمل، رقم (٢٧١٩).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب تشريح الأصابع في المسجد وغيره، رقم (٤٨٢)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، رقم (٥٧٣).

وأنه ليس معصوماً من الذنب خلافاً لمن قال إنه معصوم من الذنب، فالذين يقولون بأنه معصوم من الذنب قوله خطأ جداً، فالله في القرآن يقول: «وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِمُؤْمِنِينَ» [محمد: ١٩]، «لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخَرَ» [الفتح: ٢]، «عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لَمَّا أَذْنَتَ لَهُمْ» [التوبه: ٤٣].

والغريب أن الذين يقولون بأنه معصوم يحرّفون القرآن تحريفاً بالغاً يقول: «لَيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخَرَ» [الفتح: ٢]، أي: ليغفر لأذنك، «وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِمُؤْمِنِينَ» [محمد: ١٩].

لكن الشيء الذي يجب أن نعرفه هو: أن النبي ﷺ لا يقر على خطأ، وهذا هو الفرق بينه وبين غيره، فالنبي يمكن أن يعمل الخطأ البسيط، لكن الرسول ﷺ لا شرعاً ولا قدرًا على معصيته، إما أن يتباهي الله عزوجل بالوحى مثل: «عفنا عنك لم أذنت لهم حتى يتبيّن لك أذني صدقاً وتعلماً أكذابي» [التوبه: ٤٣]، وإما أن يسر له ذلك قدرًا فيقطع عنه مثل قوله: «إنه ليغان على قلبي فإني لا استغفر الله»^(١)، وهل إذا قلنا: إن الرسول عليه الصلاة والسلام قد يخطئ ولكنه معصوم من الإقرار على خطأ، هل في ذلك قذح فيه؟!

الجواب: لا، بل هذا غاية الكمال، وكم من إنسان اتّبى بذنب وتاب منه، وكان بعد التوبة أحسن حالاً مما كان عليه قبلها، وهذا شيء مشاهد؛ لأنّ النفس إذا عصت وعرفت قدرها وجأ الإنسان إلى الله عزوجل بالتوبة والاستغفار وكثرة الأعمال الصالحة كان في هذا مصلحة عظيمة وكبيرة خلاف الإنسان المستمر على حالة واحدة.

(١) تقدم تخرّيجه (ص: ٥٠٦).

وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ آدَمَ أَبِي الْبَشَرِ أَنَّهُ اسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَتَابَ إِلَيْهِ، فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَاهُ؛ وَعَنْ إِبْلِيسَ أَبِي الْجِنِّ -لَعْنُهُ اللَّهُ- [١] أَنَّهُ أَصَرَّ مُتَعَلِّقًا بِالْقَدْرِ.

فَلَعْنَةُ وَأَقْصَاهُ، فَمَنْ أَذْنَبَ وَتَابَ وَنَدَمَ فَقَدْ أَشْبَهَ أَبَاهُ، وَمَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ قَمَا ظَلَمَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّمَا يُعَذَّبُ اللَّهُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَفِّقَاتُ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْمُشْرِكَاتُ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا» [الأحزاب: ٧٢-٧٣].

وَلِهَذَا قَرَنَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ -بَيْنَ التَّوْحِيدِ وَالاسْتِغْفارِ فِي غَيْرِ آيَةٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: «فَاعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ» [محمد: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: «فَاسْتَقِيمُوا إِلَيَّ وَاسْتَغْفِرُوهُ» [فصلت: ٦]،

[١] لو قيل عن إبليس أبِي الْجِنِّ: اللعين فلا بأس، أما الدُّعاء: لعنه الله فهو دعاء بتحصيل حاصل، ولا يرُدُّ على هذا أن النبي ﷺ قال: «أَعْنَكَ..»^(١) وهو يصلِي لأنَّ هذا يقول: العنك أنا؛ يعني: أطْرُدُكَ وَأُبْعِدُكَ، وليس يدعو عليه بأن يلعنه الله، المشرعُ أن نقول: أعاذنا الله منك أو نحو هذا.

وقد ذكر هذا ابن القيم رحمة الله في كتاب (زاد المعاد) في أنه لا ينبغي للإنسان يقول: لعنة الله إبليس، أو أحسنا الله إبليس، أو ما أشبه ذلك، وأن هذا مما يزيدُه كبرًا، وهو يقول: ابن آدم يدعُونا على هذا الدعاء. لكن إذا استعدت بالله منه وقلت: أعودُ بالله منه، فهذا هو المشرع.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، رقم (٥٢٤).

وَقَالَ تَعَالَى: «إِنَّ رَبَّكَ لَهُ أَحْكَمَتْ مَا يَنْهَا، ثُمَّ فَصِيلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ① إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ② وَإِنْ أَسْتَغْفِرُوْ رَبِّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمْتَغِّلُوكُمْ مَنْتَهَا حَسَنًا إِلَى أَجْلِ مُسَمًّى» [هود: ١-٣].

وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ وَغَيْرُهُ: «يَقُولُ الشَّيْطَانُ أَهْلَكْتُ النَّاسَ بِالذُّنُوبِ وَأَهْلَكُونِي بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَالْإِسْتِغْفَارِ؛ فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ بَشَّثْتُ فِيهِمُ الْأَهْوَاءَ فَهُمْ يُذْنِيُونَ وَلَا يَتُوبُونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَخْسِبُونَ أَمْهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا» (١) (٢).

[١] ما هو الاستغفار؟

الاستغفار: هو طلب المغفرة.

المغفرة: هي سُرُّ الذَّنْبِ والتجاوُزُ عنه، يُدْلُلُ على ذلك أولاً الاشتقاد؛ ثم مُشتقٌ من المغفر والمغفر يُسْرُّ الرأس ويقيمه، فالاستغفار هو سُرُّ الذَّنْبِ والتجاوُزُ عنه بأن يُوقَى الإنسان عقوبته، وليس مجرد السُّرِّ كما قيل، ويُدْلُلُ على ذلك أيضاً دلالة اللغة التي أشار إليها قوله تبارك وتعالى في الحديث: «أَنَّ اللَّهَ يَخْلُو بِعَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ وَيَقْرَرُهُ بِذُنُوبِهِ وَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، فَإِذَا أَفَرَّ قَالَ: قَدْ سَرَّتْهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ» (٢). فَفَرَقَ بين السُّرِّ وبين الغفر، ففي الدنيا سُرِّ، وفي الآخرة مغفرة؛ يعني: أنه لا يؤاخذُه عليها، فأنت إذا قلت: أستغفُرُ الله؛ يعني: أسأله تعالى أن يغفرَ على ذُنُوبِي، وأن يقيّبني عذابها ليس مجرد السُّرِّ.

(١) السنة لابن أبي عاصم (٩/١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب قول الله تعالى: «أَلَا لَمَنَّهُ اللَّهُ عَلَى الظَّالِمِينَ»، رقم (٢٤٤١)، ومسلم: كتاب التوبة، باب قبول توبـة القاتل وإن كثر قتله، رقم (٢٧٦٨).

وَقَدْ ذَكَرَ -سُبْحَانَهُ- عَنْ ذِي النُّونِ^[١] أَنَّهُ نَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَبَخْيَنَاهُ مِنَ الْغَمَرِ وَكَذَلِكَ شَجِيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْوَةُ أَخِي ذِي النُّونِ، مَا دَعَا بِهَا مَكْرُوبٌ إِلَّا فَرَجَ اللَّهُ كَرِبَهُ»^[٢].

وَجِمَاعُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَصْلَيْنِ، وَلَا بُدَّ لَهُ فِي الْقَدَرِ مِنْ أَصْلَيْنِ^[٣].

فِي الْأَمْرِ عَلَيْهِ الْإِجْتِهادُ فِي الْإِمْتِسَالِ عَلَيْهَا وَعَمَلاً، فَلَا يَزَالْ يَجْتَهِدُ فِي الْعِلْمِ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَالْعَمَلِ بِذَلِكَ، ثُمَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ وَيَتُوَبَ مِنْ تَفْرِيطِهِ فِي الْمَأْمُورِ وَتَعَدِّيهِ الْحُدُودَ، وَلِهَذَا كَانَ مِنَ الْمَشْرُوعِ أَنْ يَخْتِمَ جَمِيعَ الْأَعْمَالِ بِالْإِسْتِغْفارِ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صِلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا^[٤]،

[١] معنى (ذِي النُّون): صاحب الحوت، فالنون: الحوت، وليس منه قوله تعالى: «نَٰتٌ وَالْقَلْمَرٌ وَمَا يَسْطِرُونَ» [القلم: ١]، فإن (نون) هنا حرف هجاء، وليس بالحوت كما قيل به؛ لأنَّ النُّونَ الَّتِي في الحوت تُكتَبُ بالحروف (النون).

[٢] الأصلان في الأمر هما:

الأصل الأول: الاجتهاد في المأمور علها وعملا؛ يجتهد في معرفة الشرع، ثم يجتهد في العمل به.

الأصل الثاني: هو الاستغفار، الاستغفار عن نقص حصل أو عن تجاوز حصل.

(١) آخر جه الضياء في العدة للكرب والشدة (ص: ٤٧).

(٢) آخر جه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفتته، رقم (٥٩١).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ كَانَ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ:
«سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ»^(١).

وَأَمَّا فِي الْقَدْرِ:

فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللهِ فِي فِعْلِ مَا أَمْرَ بِهِ، وَيَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ وَيَدْعُوهُ؛ وَيَرْغَبَ
إِلَيْهِ وَيَسْتَعِيدُ بِهِ، وَيَكُونَ مُفْتَقِرًا إِلَيْهِ فِي طَلَبِ الْخَيْرِ وَتَرْكِ الشَّرِّ^(٢).

وَعَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى الْمَقْدُورِ، وَيَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئُهُ وَمَا
أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَإِذَا آذَاهُ النَّاسُ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مُقدَّرٌ عَلَيْهِ^(٣).

[١] الأصلان في القدر هما:

الأصل الأول: أن يستعين بالله على فعل المأمور وترك المحظور؛ لأن الله إذا لم يعنده ما استطاع ذلك، وهذا جمع الله بين الاستعانة والعبادة في قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وهذا المقصود، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وهذه الوسيلة، لا يمكن تحقيق العبادة إلا بمعونة الله، فعليها أن نستعين بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَنَلْجَأُ إِلَيْهِ عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ وَتَرْكِ الْمُحْظُورِ.

[٢] أما الأصل الثاني: فهو الصبر على المقدور؛ لأن الله تعالى قد يقدر على الإنسان ما لا يُلَائِمُهُ مِنْ فوَاتِ الْمُحْبُوبِ وَحَصْوَلِ الْمُكْرُوْبِ، فعليه أن يصبر على ذلك، ومن هذا: إيذاء الناس له بالقول أو بالفعل أو من المقدور الذي قدره الله عليه، فعليه أن يصبر، وسواء آذوه في ماله أو في دينه أو في بيته حتى لو كانت الأذية في الدين، وهي أيضًا من الأمور التي تُصْبِرُ عليها.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجدة، رقم (٧٨٤)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجدة، رقم (٤٨٤).

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ اخْتِجَاجُ آدَمَ وَمُوسَى لَهَا قَالَ: «يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ خَلْقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوْحِهِ وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ؛ لِمَاذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، فَبِكُمْ وَجَدْتَ مَكْتُوبًا عَلَيَّ مِنْ قَبْلٍ أَنْ أُخْلَقَ»^[١] - ﴿وَعَصَى إِادَمُ رَبَّهُ، فَغَوَى﴾ -

قد يُؤذى الإنسانُ في دينه؛ يُسخرُ منه إذا ذهبَ يُصلِّي، يُستهزَأُ به إذا أطلقَ لحيتهُ، كذلك أيضًا يُنكِرُ عليه إذا أمرَ بِفَعْلِ المَعْرُوفِ وَتَرْكِ الْمُنْكَرِ، كلُّ هذا يجُبُ أنْ يصْبِرَ عليه العبدُ؛ لأنَّه لا بدَّ منْ هذا، وإذا أردتَ أن تعرِفَ قدرَ هذه المسألة فانظرُ إلى الرَّسُولِ ﷺ وما حصلَ له من الأذى؟ حصلَ له مَا لا يصبرُ عليه إلا أمثالُه ﷺ
 ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

كذلك أيضًا لا تيأسْ وتقولَ مثلاً: زالَ أهلُ الخيرِ، وانتَهَى الخيرُ منَ النَّاسِ لا؛ لأننا نقول: كم من إنسان صبرَ وكانت العاقبة له، ثم إنَّ الإِنْسَانَ صاحِبُ الْخَيْرِ الَّذِي يَدْعُونَ إِلَيْهِ لَا يَدْعُونَ لِنَفْسِهِ شَخْصِيًّا، فلنفترضْ أَنَّكَ أُوذِيتَ وَحْيَسْتَ وَرَبِّيَا تُقْتَلُ أَوْ تَمُوتُ، لكن الدَّعْوَةَ الَّتِي تَرِيدُهَا باقِيَّةٌ تقولُ: هذا هو الْمِهْمُ، وهذا الَّذِي يَدْعُونَ إِلَيْهِ الْخَيْرُ لَا يَدْعُونَ لِنَفْسِهِ فِي الحَقِيقَةِ بل لِرَبِّهِ وَدِينِهِ، وهذا قالَ تَعَالَى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ﴾ [النَّحْل: ١٢٥]، يقولُه لَمَنْ؟ لِرَسُولِ ﷺ الرَّسُولُ وَهُوَ الرَّسُولُ، لَمْ يَقُلْ: ادعُ لِنَفْسِكَ؛ فالإِنْسَانُ الَّذِي يَتَصَوَّرُ أَنَّه بَدَعْوَتَهُ إِلَى اللهِ يَدْعُونَ النَّاسَ لِنَفْسِهِ هَذَا نَاقِصُ الْإِخْلَاصِ وَالْغَالِبُ أَنَّه لَا يُوقَقُ، وأَمَّا الإِنْسَانُ الَّذِي يُرِيدُ الْحَقَّ فَهُوَ يَدْعُونَ إِلَى اللهِ وَلَا يُبَالِي سَوَاءً مِنَ النَّاسِ رَأْسُهُ أَوْ جَلْوَهُ قُدْوَةً أَمْ لَا، المَهْمُ أَنَّه يَدْعُونَ إِلَى اللهِ، فإذا شَعَرْتَ بِهَذَا الشَّعُورِ فَإِنَّكَ لَا بدَّ أَنْ تَصْبِرَ عَلَى الْأَذْيَةِ وَلَا تيأسَ.

[١] يعني: أَنَّ هَذِهِ الْمَعْصِيَةَ مَكْتُوبَةٌ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ.

قال: يكذا وكذا، فَحَجَّ آدُمُ مُوسَى»^(١)، وَذَلِكَ أَنَّ مُوسَى لَمْ يَكُنْ عَنْهُ لِآدَمَ لِأَجْلِ الذَّنْبِ؛ فَإِنَّ آدَمَ قَدْ كَانَ تَابَ مِنْهُ، وَالتَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ، وَلَكِنْ لِأَجْلِ الْمُصِيَّبَةِ الَّتِي لَحَقَّتُهُمْ مِنْ ذَلِكَ، وَهُمْ مَأْمُورُونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى الْقَدْرِ فِي الْمَصَائِبِ وَأَنْ يَسْتَغْفِرُوا مِنَ الْمَعَائِبِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «فَاصْبِرْ إِنَّ اللَّهَ حَقٌّ وَآسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ» [غافر: ٥٥].

[١] هذا الحديث؛ القصة أن آدم وموسى -عليهما الصلاة والسلام- تجاجاً، فموسى عليهما الصلاة والسلام احتاج على آدم قال: لماذا أخر جتنا ونفسك من الجنة؟ ونسب الإخراج إليه؛ لأنّه هو سببه، هو الذي عصا فأخرج بمعصيته من الجنة، لكن آدم قال له: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ»، أتلو مبني على أمر قد كتبه الله عليه قبل أن أخلاق، قال النبي عليه السلام: «فَحَجَّ آدُمُ مُوسَى» معناها غلبه بالحجّة.

هذا الحديث اختلف فيه الناس؛ فالمعتزلة أنكروه وكذبوا مع أنه ثابت في الصحيحين، لكن طريقة المعترضة أنه إذا جاءت الأحاديث على خلاف رأيهم لا يُؤلّون أن يطعنوا بها وينكروها ويُنكّبوا عنها ويقولون: إن الرواية كلام كذابون، ومنهم من قبل هذا الحديث واحتج به على الجبر، وهو لاء الجبرية.

فundenنا طائفتان:

طائفة أنكرت الحديث وهم القدرية المعتزلة.

وطائفة قيلت الحديث واحتجت به على باطلها، وهو الجبر.

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: «فَلَا يَنْجِحُونَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشَقَّقُ»، رقم (٤٧٣٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب حاجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم (٢٦٥٢).

وأهُل السُّنَّةِ والجماعَةِ قِبْلَهَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَحْتَجُوا بِهِ عَلَى الْقَدَرِ، وَلَمْ يَحْتَجُوا بِهِ عَلَى الْجَبْرِ، قَالُوا: لِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الْأَصْلَاءُ وَالسَّلَامَ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَحْتَجَ عَلَى آدَمَ بِفَعْلِ الْمُعْصِيَةِ، وَآدَمَ لَمْ يُرِدْ أَنْ يُبَرِّرَ الْمُعْصِيَةَ بِأَنَّهَا كُتُبَتْ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ مُوسَى احْتَاجَ عَلَى آدَمَ قَالَ: لِمَا أَخْرَجْنَا؟ وَلَمْ يَقُلْ: لِمَا عَصَيْنَا، وَالإخْرَاجُ مِنَ الْجَنَّةِ مُصِيبَةٌ؛ فَهُوَ عَاتِبٌ عَلَى الْمُصِيبَةِ الَّتِي هُوَ سَبِيبُهَا لَا عَلَى ذَنْبِهِ؛ لِأَنَّ ذَنْبَهُ قَدْ تَابَ مِنْهُ، وَمَنْ تَابَ مِنَ الذَّنْبِ فَهُوَ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ.

فَلَيْسَ هُنَا احْتِجاجًا بِالْقَدَرِ عَلَى الْمَعَايِبِ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شِيخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَیْمِيَةَ.

وَذَهَبَ تَلْمِيذُهُ ابْنُ الْقَيْمِ إِلَى مَسْلِكٍ آخَرَ وَقَالَ: إِنَّ الْحَدِيثَ إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ احْتِجاجٌ مِنْ مُوسَى عَلَى آدَمَ لِلإخْرَاجِ فَقَطْ فَإِنَّ فِي هَذَا تَعْسُفًا، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ مَرْدُودًا فِيَقَالُ: الإِخْرَاجُ سَبِيبُ الْمُعْصِيَةِ، فَيَكُونُ الاحْتِجاجُ عَلَى الإِخْرَاجِ احْتِجاجًا عَلَى سَبِيبِ الإِخْرَاجِ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا السَّبِيبُ مَا حَصَلَ إِلَى الإِخْرَاجِ.

وَلَكِنْ يَقُولُ ابْنُ الْقَيْمِ: نَذَهَبُ إِلَى القِولِ بِأَنَّ الاحْتِجاجَ بِالْقَدَرِ عَلَى الْمُعَاصِي بَعْدَ الْفِعْلِ، هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، هَذَا حَقِيقَةٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ حُجَّةً لِلْمُرِئِ عَلَى الْاسْتِمْرَارِ، يَحْتَجُ بِهِ - أَيُّ: بِالْقَدَرِ - عَلَى الْمُصِيبَةِ بَعْدَ فِعْلِهَا مَعَ أَنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَتُوبَ.

وَأَيَّدَ رَأْيَهُ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَاءَ إِلَى عَلَيْهِ الْبَشَرُواهُ طَالِبٌ وَفَاطِمَةٌ وَهُمَا نَائِمَانِ لَمْ يُقُومَا فِي الْلَّيلِ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تَقُومَا؟» أَوْ كَمَا قَالَ ﷺ فَقَالَ عَلَيْهِ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَنفُسَنَا بِيَدِ اللهِ، لَوْ شَاءَ أَنْ نُقُومَ لِقُمْنَا، فَذَهَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ يَضْرِبُ عَلَى

فَخِدِّهُ وَيَقُولُ: «وَكَانَ الْإِنْسَنُ أَكْثَرَ شَنِئًا جَدَلًا» [الكهف: ٥٤] ^(١).

فهنا احتجَّ عَلَيْهِ بالقدرِ، لكن بعد وقوعِ الْأَمْرِ مع أن الرَّسُولَ ﷺ حقيقةً قد نقولُ إنه لم يُقْرَأْ؛ لأنَّه جعل هذا من بابِ الجَدَلِ بدليل قوله: «وَكَانَ الْإِنْسَنُ أَكْثَرَ شَنِئًا جَدَلًا»، ولكن النبيَّ ﷺ لم يُنكِّرْ عليه هذا الجَدَلَ بل جعلَه جَدَلًا.

فالملهم أن ما ذَهَبَ إِلَيْهِ ابنُ الْقَيْمِ جَيْدٌ، فصارتِ الآنِ المساِلِكُ في هذا الحديث للناسِ أربعة:

قَوْمٌ قَبِيلُوهُ وَاحْتَجَّوْهُ بِهِ عَلَى الْقَدَرِ؛ أَيْ: عَلَى الْجَنْزِ.

وَقِسْمٌ آخَرُ أَنْكَرُوهُ وَقَالُوا: هَذَا لَا يَصْحُّ؛ لَأَنَّهُ يَخَالِفُ مَذَهْبَهُمْ وَهُمُ الْقَدَرِيَّةُ.
وآخرون قَبِيلُوهُ وَجَعَلُوهُ مِنْ بَابِ الْاحْتِجاجِ بِالْقَدَرِ عَلَى الْمَصَابِ لَا عَلَى الْمَعاِيبِ، وهذا مَذَهَبُ شِيخِ الإِسْلَامِ ابنِ تَیْمِيَّةَ.

وآخرونَ قَبِيلُوهُ وَقَالُوا: إِنَّهُ مِنْ بَابِ الْاحْتِجاجِ بِالْقَدَرِ عَلَى الْمَعَایِبِ بَعْدَ أَنْ تُفْلِتَ مِنَ الْإِنْسَانِ وَتَقَعَ مِنْهُ، وَهُوَ حِينَئِذٍ لِهِ أَنْ يَحْتَاجَ بِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ قَدْ كُتِّبَ عَلَيْهِ، وَلَكُنِّي أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ وَأَرْجُعُ إِلَى اللَّهِ.

فَفَرْقٌ بَيْنَ الَّذِي يَحْتَاجُ بِالْقَدَرِ عَلَى مَعْصِيَتِهِ وَيَسْتَمِرُ، وَالَّذِي يَحْتَاجُ بِالْقَدَرِ عَلَى مَعْصِيَةِ زَالَتْ مِنْهُ مَعَ اسْتِعْتَابِهِ مِنْهَا.

(١) آخر جه البخاري: كتاب التهجد، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنواول من غير إيجاب، رقم (١٢٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ما روي فيمن نام الليل أجمع، رقم (٧٧٥).

فَمَنْ رَاعَى الْأَمْرَ وَالْقَدْرَ كَمَا ذَكَرَ: كَانَ عَابِدًا لِلَّهِ مُطِيعًا لَهُ مُسْتَعِينًا بِهِ مُتَوَكِّلًا عَلَيْهِ مِنَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّنَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسْنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا، وَقَدْ جَمَعَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ فِي مَوَاضِعَ كَفَوْلِهِ: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» [الفاتحة: ٥]، وَقَوْلِهِ: «فَاعْبُدُهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ» [١٢٣]، وَقَوْلِهِ: «عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ» [٨٨: ١٢]، وَقَوْلِهِ: «وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَغْرِبًا» [١٢] وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ؛ إِنَّ اللهَ بِنَلْعَ أمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللهَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا» [الطلاق: ٣-٢].

مثلاً: لو نام الإنسانُ عن صلاة الفجر يقول: والله هذا القضاء والقدر، ولكنني أستغفِرُ الله ولن أعود، ماذا نقول له؟ نقول: هذا صحيح إذا كان قد فعل الأسباب التي تُنبئه ولكنه فاته بغير تفريط، لكن إذا لم يأخذ بالأسباب وقال: والله هذا قدر، جاء الظُّهُرُ ولم يصل لأنَّه قضاء وقدر! العصر لم يصل؛ لأنَّه قضاء وقدر! وهذا لا يصلاح؛ لأنَّه الآن تبيَّن أنَّ الرجل مُبْطِلٌ يريد أن يجعل القضاء والقدر حُجَّةً له على معاشي الله. وأنا أميل لرأي الشيخ ابن القِيم؛ لأنَّ تصور ما قالهشيخ الإسلام بالنسبة للحديث فيه صعوبة.

[١] أما قوله: «فَاعْبُدُهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ» فواضحة، و«إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» واضح فيها الأصلان.

[٢] قوله: «تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ» [٨٨: ١٢]، فيها أصلان؛ التوكُّل يعود للقدر، والإِنَابَةُ عبادة تعود للأمر.

[٣] فيها أيضًا الأمان: من يتق الله الأمر على الشرع، «وَمَنْ يَتَوَكَّلْ» القدر.

فَالْعِبَادَةُ لِلَّهِ وَالإِسْتِعَانَةُ بِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ الْأُضْحِيَّةِ: «اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ»^(١)، فَمَا لَمْ يَكُنْ بِاللَّهِ لَا يَكُونُ؛ فَإِنَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ بِاللَّهِ فَلَا يَنْفَعُ وَلَا يَدُومُ وَلَا بُدَّ فِي عِبَادَتِهِ مِنْ أَصْلَيْنِ^(٢)! .

وَلَا بُدَّ فِي عِبَادَتِهِ مِنْ أَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِخْلَاصُ الدِّينِ لَهُ.

وَالثَّانِي: مُوَافَقَةُ أَمْرِهِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ؛ وَهُدًى كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَمَلِي كُلَّهُ صَالِحًا، وَاجْعَلْ لِوَجْهِكَ خَالِصًا، وَلَا تَجْعَلْ لِأَحَدٍ فِيهِ شَيْئًا^(٣) .

[١] عبارَةٌ جَيِّدةٌ مَا لَمْ يَكُنْ بِاللَّهِ لَا يَكُونُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِذَا لَمْ يُرِدْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ وَلَا يَدُومُ؛ يعنى: حتَّى لو نفعَكَ مَا يَدُومُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ بِاللَّهِ وَلَهُ، وَنَحْنُ نَزِيدُ أَيْضًا شَيْئًا ثَالِثًا: فِي اللَّهِ.

لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ: اللَّهُ وَبِاللَّهِ وَفِي اللَّهِ، اللَّهُ هَذَا الْإِخْلَاصُ، وَبِاللَّهِ الْإِسْتِعَانَةُ، وَفِي اللَّهِ الْمَتَابَعَةُ؛ يعنى في شريعتِهِ، ففي الظَّرْفِيَّةِ، فهَذِهِ الْطَّرُقُ الْثَّلَاثَةُ هِيَ الْحَقِيقَةُ مِبْنَى العِبَادَةِ أَنْ تَكُونَ لَهُ، وَبِاللَّهِ، وَفِي اللَّهِ.

ولهذا نقول: قومُوا اللَّهُ، بِاللَّهِ، فِي اللَّهِ؛ فَالْأَوَّلُ: الْإِخْلَاصُ، وَالثَّانِي: الْإِسْتِعَانَةُ، وَالثَّالِثُ: الْإِتَّبَاعُ.

[٢] إِذْنُ الْعِبَادَةِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ أَصْلَيْنِ: الْإِخْلَاصِ وَالْمُوَافَقَةِ، موافقةُ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ مِبْنَيَّةٌ عَلَى الْحُبُّ وَالْتَّعْظِيمِ؛ فِي الْحُبِّ يَكُونُ الْإِخْلَاصُ، وَبِالْتَّعْظِيمِ تَكُونُ

(١) أخرجهُ أَحْمَدُ (٣٧٥/٣)، وَأَبُو دَاوُدُ: كِتَابُ الصَّحَايَا، بَابُ مَا يَسْتَحْبِبُ مِنَ الصَّحَايَا، رقم (٢٧٩٥)، وَابْنُ ماجَهَ: كِتَابُ الْأَصْحَايِّ، بَابُ أَصْحَايِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رقم (٣١٢١).

وَقَالَ الْفُضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَبْتُوَكُمْ أَيْكُمْ أَخْسَنُ عَمَلاً﴾ [هود: ٧٣]، قَالَ: أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ، قَالُوا: يَا أَبَا عَلِيٍّ: مَا أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ الْعَمَلُ خَالِصًا وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا لَمْ يُقْبَلْ، وَإِذَا كَانَ صَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يُقْبَلْ حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا؛ وَالخَالِصُ أَنْ يَكُونَ لِللهِ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ عَلَى السُّنْنَةِ.

وَهُذَا ذَمَّ اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى اتِّبَاعِ مَا شَرَعَ لَهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ^[١] مِنْ عِبَادَةِ غَيْرِهِ.

وَفِعْلِ مَا لَمْ يَشْرَعْهُ مِنَ الدِّينِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَتَمْ لَهُمْ شُرَكَاهُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الْدِينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، كَمَا ذَمَّهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ حَرَمُوا مَا لَمْ يَخْرُفْهُ اللَّهُ.

وَالدِّينُ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا حَرَامَ إِلَّا مَا حَرَمَهُ اللَّهُ وَلَا دِينَ إِلَّا مَا شَرَعَهُ.

ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ فِي عِبَادَتِهِ وَاسْتِغْاثَاتِهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

المُوافَقةُ، فلهذا نقول: كل عبادة لا بد أن يكون فيها هذان الأصلان:

الأَوَّلُ: الإِخْلَاصُ لِلَّهِ الَّذِي مَنْشُؤُهُ الْمَحَبَّةُ؛ لَأَنَّكَ إِذَا أَحْبَبْتَ شَيْئًا أَخْلَصْتَ لَهُ.

الثَّانِي: الْمَتَابِعَةُ الَّتِي مَنْشَؤُهَا التَّعْظِيمُ لِلَّهِ؛ لَأَنَّ مَنْ عَظَمَ اللَّهَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ شَرِيعَتِهِ، وَإِذَا خَرَجَ عَنْ شَرِيعَتِهِ فَلَيْسَ عِنْدَهُ تَعْظِيمٌ كَامِلٌ، نَقْصٌ مِنْ تَعْظِيمِهِ لِلَّهِ سُبْبَحَانَهُ وَتَعَالَى بِمَقْدَارِ مَا خَرَجَ مِنْ شَرِيعَتِهِ.

[١] قوله: «الدِّينُ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ» نَقْولُ: مَا اسْمُ مُوْصُولٌ وَلَيْسَ صِفَةً.

فَالْمُؤْمِنُونَ الْمُتَّقُونَ هُمْ لَهُ وَيَهِ يَعْبُدُونَهُ وَيَسْتَعِينُونَهُ.

وَطَائِفَةٌ تَبْعُدُهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِعَانَةٍ وَلَا صَبْرٍ، فَتَجِدُ عِنْدَ أَحَدِهِمْ تَحْرِيًّا لِلطَّاعَةِ وَالْوَرَعِ وَلُزُومِ السُّنَّةِ؛ لَكِنْ لَيْسَ لَهُمْ تَوْكِّلٌ وَاسْتِعَانَةٌ وَصَبْرٌ؛ بَلْ فِيهِمْ عَجْزٌ وَجَزَعٌ.

وَطَائِفَةٌ فِيهِمْ اسْتِعَانَةٌ وَتَوْكِّلٌ وَصَبْرٌ مِنْ غَيْرِ اسْتِقَامَةٍ عَلَى الْأَمْرِ وَلَا مُتَابَعَةٌ لِلسُّنَّةِ، فَقَدْ يُمَكِّنُ أَحَدُهُمْ، وَيَكُونُ لَهُ نَوْعٌ مِنَ الْحَالِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَيُعْطَى مِنَ الْمُكَاشَفَاتِ وَالْتَّأْثِيرَاتِ مَا لَمْ يُعْطِهِ الصَّنْفُ الْأَوَّلُ، وَلَكِنْ لَا عَاقِبَةَ لَهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُتَّقِينَ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقُوا؛ فَالْأَوَّلُونَ لَهُمْ دِينٌ ضَعِيفٌ وَلَكِنَّهُ مُسْتَمِرٌ بَاقٍ؛ إِنْ لَمْ يُفْسِدْهُ صَاحِبُهُ بِالْجَزَعِ وَالْعَجْزِ؛ وَهُؤُلَاءِ لِأَحَدِهِمْ حَالٌ وَقُوَّةٌ، وَلَكِنْ لَا يَبْقَى لَهُ إِلَّا مَا وَافَقَ فِيهِ الْأَمْرَ وَاتَّبَعَ فِيهِ السُّنَّةَ^[١].

[١] ذكر المؤلف رحمة الله هنا ثلاثة أقسام وفرق بين الثاني والثالث، لأنَّ الأوَّل عاقبته أحسنُ من الثاني؛ فال الأوَّل عنده عبادةً وتقى لـكن عنده جزعٌ وعجزٌ، والثاني أحسنُ حالاً وليس أحسنَ عاقبةً منه، فالذِي أحسنُ حالاً هو الذِي عنده استِعَانَةٌ وصَبْرٌ، تجِدُ عنده من الجلدِ والاعتيادِ على الله ما لَيْسَ عندَ الأوَّل، لكن عنده ضعفٌ في دينِه وقلةٌ من فعلِ الأوَّلِ وعدمِ اجتنابِ للنواهي، وهذا تكون عاقبَتُه أقلَّ من عاقبَةِ الأوَّلِ.

فإذن الفرقُ بينهما من حيث العاقبةِ والحاصلِ، أيها أحسنُ حالاً؟ الأوَّل أحسنُ عاقبةً؛ لأنَّ عنده عبادةً وهذا ليس عنده عبادةً، لكن هذا الصبرُ وقوته وجَلَده يكون في الحالِ ومارستِ الأمورِ أحسنَ من الأوَّل؛ فالفرقُ بينهما من حيث الحالِ والمآل، فال الأوَّل أحسن مالاً، وهذا أحسن حالاً.

وَشَرُّ الْأَقْسَامِ مَنْ لَا يَعْبُدُهُ وَلَا يَسْتَعِينُهُ؛ فَهُوَ لَا يَشَهُدُ أَنَّ عَمَلَهُ لَهُ، وَلَا أَنَّهُ بِاللهِ [١].

فَالْمُعْتَزِلَةُ وَتَحْوُهُمْ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ أَنْكَرُوا الْقَدَرَ هُمْ فِي تَعْظِيمِ الْأَمْرِ وَالنَّهِيِّ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ خَيْرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْجَبَرِيَّةِ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ يُعْرِضُونَ عَنِ الشَّرِعِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهِيِّ [٢]، وَالصُّوفِيَّةُ هُمْ فِي الْقَدَرِ وَمُشَاهَدَةٍ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ خَيْرٌ مِنِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَلَكِنْ فِيهِمْ مَنْ فِيهِ نَوْعٌ بَدِيعٌ مَعَ إِعْرَاضٍ عَنْ بَعْضِ الْأَمْرِ وَالنَّهِيِّ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ،

[١] القسم الرابع: وهو شر الأصناف من يعرض عن عبادة الله والاستعانة به.

[٢] المعترزة هم في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من الجبرية؛ لأنَّ المعترزة والقدرية يرون أنَّ الإنسان يفعل باختيار، وإذا كان يفعل باختيار فإنه يلحقه اللوم، إذا فعل ما لا ينبغي، والإنسان الذي يشعر بأنَّ الثواب والعقاب على حسب فعله لا بد أن يكون قائمًا بالأوامر تاركًا للنواهي، فهو مُعظم لها؛ لأنَّه يُعرف أنه ملائم على المعصية ومثاب على الطاعة.

وأما الجبرية فيقولون: إنَّ الإنسان مُجبرٌ على عمله فلا يلامُ على مكروه ولا يُحمدُ على محبوب، فعلى هذا إذا كانَ الإنسانُ لا لومَ عليه في المعصية، وأنَّه لا مَدحَ له في الطاعةِ فهل يُعَظِّمُ الْأَمْرُ وَالنَّهِيِّ؟

الجواب: لا يُعَظِّمه؛ لأنَّه يقول: العاصي والمطيق سواء، كل منها لا اختيار له في مراده وفعله، فلا يستحقُ هذا اللوم ولا هذا المدح، فلهذا لا يُعَظِّمُونَ الْأَمْرَ وَالنَّهِيِّ؛ لأنَّهم يَرَوْنَ أنَّ الإنسانَ مُجبرٌ على عمله.

حتى يجعلوا الغاية هي مشاهدة توحيد الربوبية والفناء في ذلك، ويصيرون أيضاً معتزلين لجماعة المسلمين وسنتهم، فهم معتزلة من هذا الوجه^[١]، وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شرًا من بذلة أولئك المعتزلة، وكثنا الطائفتين نشأت من البصرة.

وإنما دين الله ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه، وهو الصراط المستقيم، وهو طريقة أصحاب رسول الله ﷺ خير القرون، وأفضل الأمة، وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين، قال الله تعالى: «والستيرون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين آتياهم إحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه» [التوبة: ١٠٠]، فرضي عن السابقين الأولين رضا مطلقاً، ورضي عن التابعين لهم بإحسان^[٢].

[١] الصوفية الذين يقولون بالقدر خير من المعتزلة، لكن فيهم نوع يدعى إلى آخره؛ لأن هؤلاء المعتزلة يرون أن الإنسان مستقل بعمله فلا يستعينون بالله، والصوفية لا يرون ربهم كذلك، بل يرون أن الإنسان يحتاج إلى رب تبارك وتعالى إلا أنهم خطئون بالبالغة في مشاهدة الربوبية، وقد سبق أن الواحد منهم يفني بمشهوده عن شهوده ومبعدوه عن عبادته إلى آخره.

وإذا سأله سائل: هل يراد بالقدرية المعتزلة أم غيرهم؟

الجواب: أن القدرية فقط يراد بهم المعتزلة.

[٢] قوله: «التابعين لهم بإحسان» لأن التابعين الأولين قد يكونون تبعوا بإحسان وقد يكونون تبعوا بغير إحسان، وهذا دليل على أن مذهب السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار مذهب صحيح، ليس فيه تقسيم إلى إحسان وعدم إحسان،

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ: «خَيْرُ الْقُرُونِ الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١). وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنَّا فَلَيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ^(١); فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمِنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ؛ أُولَئِكَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبْرَاهِيمَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قُلُوبُهَا، وَأَعْمَقُهَا عِلْمًا وَأَقْلُلُهَا تَكْلِفًا؛»

لَكِنَّ الْمَذَاهِبُ الْأُخْرَىَ الَّتِي بَعْدُهُمْ هِيَ الَّتِي فِيهَا إِحْسَانٌ وَغَيْرُ إِحْسَانٍ، وَبِهِ نَعْرُفُ صَحَّةَ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ عَمَلَ الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ وَلَوْ بَعْدَ الرَّسُولِ ﷺ؛ لَأَنَّهُمْ مِنَ الْمَاهِرِينَ وَالْأَنْصَارِ.

[١] هل قول عبد الله بن مسعود: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنَّا فَلَيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ»، ينطِيقُ عَلَى كُلِّ عَضِيرٍ؟

الجواب: لا؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَنْطِيقُ عَلَى كُلِّ عَصْرٍ كَانَ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا أَهْلَ لَأَنَّ يُقْتَدِي بِهِمْ، لَكِنَّ مَرَادُهُ فِي الْعَصْرِ الَّذِي كَانَ يَتَكَلَّمُ فِيهِ، وَالَّذِينَ مَاتُوا فِي عِهْدِهِ، يَعْنِي: مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ مَاتُوا قَبْلَ الْفِتْنَةِ.

لَكِنَّ قَوْلَهُ: «الْحَيُّ لَا تُؤْمِنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ» هَذَا صَحِيحٌ، كَمْ مِنْ إِنْسَانٍ يَكُونُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ مُسْتَقِيمًا ثُمَّ فِي آخِرِ الْأَمْرِ يُفْتَنُ، فَإِذَا قَلَّدْتُهُ أَنْتَ وَتَبَعَّتَهُ وَاتَّخَذْتَهُ إِمَامًا فِي حَالٍ اسْتَقَامَتِهِ رِبَّهَا يَنْحَرِفُ وَأَنْتَ لَا تَشْعُرُ؛ لَأَنَّكَ قَدْ وَثَقْتَ فِيهِ وَحِينَئِذٍ تَهْلِكُ مَعَهُ، فَالْحَيُّ لَا تُؤْمِنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ فَضْلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْمُ (٣٦٥١)، وَمُسْلِمُ: كِتَابُ فَضْلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، رَقْمُ (٢٥٣٣).

قَوْمٌ اخْتَارُهُمُ اللَّهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ وَإِقَامَةِ دِينِهِ فَاعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ وَمَسْكُوا
بِهِدْيِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ»^(١).

وَقَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ، اسْتَقِيمُوا، وَخُذُوا طَرِيقَ
مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ اتَّبَعْتُمُوهُمْ لَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبُقاً بَعِيدًا، وَلَئِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا
وَشِيَالًا لَقَدْ ضَلَّلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا»^(٢).

وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ وَجْهَ خَطَا، وَخَطَّ
خَوْلَهُ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَشِيَالِهِ.

ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، وَهَذِهِ سُبُّلُ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو
إِلَيْهِ»، ثُمَّ قَرَأَ: «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَنْتَعِوا أَلْسِنَةَ فَنَفَرَّ بِكُمْ
عَنْ سَبِيلِهِ»، [الأنعام: ١٥٣]^(٣).

وَقَدْ أَمَرَنَا -سُبْحَانَهُ- أَنْ نَقُولَ فِي صِلَاتِنَا: «آهِدْنَا الصِرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ»
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْفَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَصْنَاعُهُمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، ...

[١] إذا سأله سائل: هل يجوز تقليد الصحابة؟

فابل沃اب: معلوم أن الصحابة رضي الله عنهم يجوز تقليلهم؛ لأن الإمام أحمد يرى
أن قول الصحابة حجة إذا لم يخالف؛ لأن لا يجوز التقليل إلا لضرورة.

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٩٧/٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب الاقداء بسنن رسول الله وَجْهَهُ، رقم (٧٢٨٢).

(٣) أخرجه أحمد (٤٣٥/١).

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِلَيْهِودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ^[١] وَالنَّصَارَى ضَالُّونَ»^(١); وَذَلِكَ أَنَّ إِلَيْهِودَ عَرَفُوا الْحَقَّ وَلَمْ يَتَّبِعُوهُ، وَالنَّصَارَى عَبَدُوا اللَّهَ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

وَلِهَذَا كَانَ يُقَالُ: تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْعَالَمِ الْفَاجِرِ^[٢] وَالْعَابِدِ الْجَاهِلِ^(٢); فَإِنَّ فِتْنَتَهُمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ.

[١] قوله عليه الصلاة والسلام: «إِلَيْهِودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ». ليس هذا معناه أنهم اليهود فقط، وإنما المعني أن اليهود من المغضوب عليهم، وكل من عرف الحق وخالقه فهو مغضوب عليه، وفيه شبهة من اليهود، وكل من عبد الله على ضلال فهو ضالٌّ من الضالّين وفيه شبهة من النصارى، وهذه الأمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- قسمٌ عَلِمَ الْحَقَّ وَاتَّبَعَهُ، فهذا من الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.
- وَقُسْمٌ عَلِمَ الْحَقَّ وَخَالَفَهُ، فهذا مِنَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ.
- وَقُسْمٌ جَهَلَ الْحَقَّ وَعَمِلَ بِالْبَاطِلِ، فهذا من الضالّين.
- فَخِيرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ عَلِمَ الْحَقَّ وَاتَّبَعَهُ.

[٢] الْعَالَمُ الْفَاجِرُ - وَالْعَابِدُ بِاللَّهِ - مُضِلٌ؛ لَأَنَّهُ عَالَمٌ لَا يَتَّبِعُ الْحَقَّ.

[٣] الْعَابِدُ الْجَاهِلُ مُضِلٌ؛ لَأَنَّهُ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى جَهْلِهِ فَيُظْنُ مِنْ يَرَاهُ أَنَّهُ عَلَى خَيْرٍ، وَهُؤُلَاءِ الْأُمَّةُ أَئِمَّةُ الْكُفْرِ إِنَّمَا غَرُّوا النَّاسَ بِسَبِّ جَهْلِهِمْ، يَظْنُونَ بِهِمْ خَيْرًا وَهُمْ لَيْسُوا عَلَى خَيْرٍ.

(١) أخرجه أبو حمزة (٣٢/٥)، والترمذى: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة فاتحة الكتاب، رقم (٢٩٥٣).

وَقَالَ تَعَالَى: «فَإِمَّا يَأْتِينَكُم مِّنِي هُدًى فَمَنْ أَتَبَعَ هُدًى فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ⑪: وَمَنْ أَغْرَى عَنِ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً» [طه: ١٢٣ - ١٢٤].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «تَكَفَّلَ اللَّهُ لِمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ أَنْ لَا يَضِلُّ فِي الدُّنْيَا وَلَا يَشْقَى فِي الْآخِرَةِ»، وَقَرَأً هَذِهِ الْآيَةَ^(١)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ ذَلِكَ الَّذِي كَتَبَ لَأَرْبَابِهِ هُدًى لِتَشْتَقِيقِهِ ① الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ الصَّلَاةَ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ② وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ③ أُولَئِكَ عَلَى هُدَىٰ مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [البقرة: ١ - ٥].

فَأَخْبَرَ أَنَّ هَؤُلَاءِ مُهْتَدُونَ مُفْلِحُونَ، وَذَلِكَ خِلَافُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ، فَنَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيَنَا وَسَائِرَ إِخْرَانَا صِرَاطَهُ الْمُسْتَقِيمَ؛

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَإِمَّا يَأْتِينَكُم مِّنِي هُدًى فَمَنْ أَتَبَعَ هُدًى فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى» [طه: ١٢٣].

(إِمَّا) أَصْلُهَا (إِنْ مَا) فَإِنْ شُرْطِيَّةُ، وَمَا زَائِدَةُ لِلتَّوْكِيدِ.

(يَأْتِينَ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بيان الشرطية، لكنه مبنيٌ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد.

و(هُدَى): فاعل يأتي، و(فَمَنْ): الفاء رابطة للجواب، و(مَنْ): اسم شرطي جازم، و(أَتَبَعَ) فعل الشرط، وجملة (فَلَا يَضِلُّ) جواب الشرط، والجملة من الشرط الثاني وجوابه في محل جزم جواب الشرط الأول.

(١) آخر جه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٤٦ / ١٥).

صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّنَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ^[١]
وَحَسْنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمَيْنَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِيهِ
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

[١] إن قال قائل: ما المراد بالشهداء في قوله تعالى: ﴿وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾؟
قيل: المراد بهم العلماء؛ لأنهم يشهدون على شريعة الله ويشهدون على عباد الله.
وقيل: المراد بالشهداء من قُتلوا في سبيل الله.
والصحيح: أنها تشمل هذا وهذا، فإن أهل العلم شهداء، ومن قُتل في سبيل الله فهو شهيد.
وقوله: ﴿وَحَسْنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ أي: رفقاء، فرفيق هنا يستوي فيه الجمجم
والفرد، و﴿رَفِيقًا﴾: تمييز.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمَيْنَ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِيهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

